لها بتة شرح لا يغادر منها صغيرة ولا كبيرة الا احصيها
ويبلغ في تبيين المرام وتحقيق المقاصد اقصاها اردت
الخوض في تتميم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه
خرائده اللثام مع جمود القريحة وكلال الطبيعة تحفة
للحضرة العلية الامير الاعظم والقهرمان الاكرم ظل الله
على الانام فائح اطيب الاغام والاكرام الذي اشاقت بنجاب السلطنة
الهمامة وباهت حلل الامارة على قامته الفائزة بالحكمة
العلمية والعملية الحائز للزيادتين الدينية والدنيوية اشرف
السلاطين في الاصل والمنشإ واحقهم في الفضل والادب
فياض سجال النوال على الخلايق وهداب جلابيل النعم والارفاق
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم السخاء فعوال
الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء المؤيد بتاييد
الملك العليم مغيث الدولة والدين الامير عبد الكريم
لازالت رقاب الامم خاضعة لاوامره واعناق الخلايق ممتثلة
لمراسمه وهذا دعاء قد تلقاه مربا بحسن القبول
قبل ان ارفع الصوت فان وقع في حيز القبول والرضا
فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر للآمال

وعليه التوكل في جميع الاحوال قال المصنف رحمة الله عليه بعد
التسمية هذه فائدة المشار اليها بهذه العبارات الذهنية التي
اراد كتابتها وبيانها جزئيا نزلت منزلة الشخص المشاهد
المحسوس فاستعملت كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس
فيها والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال وتستفاد المفيد
بمعنى تحديث المال او الخير وقيل اسم فاعل من افاد يفيد فوائده
وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي مترتبة ونتيجة
وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل يسمى غاية له ومن
حيث انها مطلوبة للفاعل على الفعل تسمى غرضا ومن حيث
انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها
تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك الا ان الحيثيتين
متلازمتان ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه اضافتهم
الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس فالاولان
اعم من الاخيرين مطلقا اذ قد يترتب على الفعل فائدة لا يكون
مقصودة لفاعله واما حمل الفائدة على ما اشير اليه هنا فحقيقة
لغة وعرفا واذا العبارات في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة فظاهر

هر واما باعتبار العرف فلانها مصلحة تترتب على تصحيح حروفها
واخراجها عن محالها ويجوز ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار
ان لتلك العبارات مدخلا في حصول الفائدة تشمل اما خبر
بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على
الاجزاء على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب ان مايكون
في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لافادة المقصود
او لافادة ما يتعلق به اذ الخارج منها لا يذكر فيها فان كان الاول
فهو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق سابقا
باللاحق اي التعلق من حيث الاعانة في الشروع على وجه الصحة
فهو من المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق اي التعلق
من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في
اللغة اما من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي
الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم المطلوب
ظاهرة لتقدمها في الذكر او لتقديمها الطالب في الشروع في المقاصد
بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة ههنا المعنى المخصوص
او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون من قبيل
اطلاق اسم الكل على بعض جزئياته او اطلاق اسم الملزوم

على بعض ما يدل عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة
وتنبيه وتقديم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة
فلا معنى لعده جزء مستقلا للمقدمة مبتدأ خبره هذا الذي
نشرع فيه او العكس واما جعل مجموع هذه العبارات الى بعدها
الى آخر التقسيم جزءا فغير مناسب في امثال هذا المقام تأمل
ولما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه
وتعقل للوضع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك
بعيد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال
اللفظ قد يوضع لشخص بعينه اعلم ان اللفظ في اصل اللغة
مصدر بمعنى الرمي فيوضع للمفعول فيستعمل فيما يلفظ به
من الصوت او الحرف وربما يخص بالصوت المعتمد على المخرج حرفا او احدا او اكثر مهملا او مستعملا
فالاول نحو الفاظ الله كلمة الله وفي اصطلاح النحاة مثل شانه
ان يصدر في الفم بحرف واحد كان او اكثر او يجري مجرى عليهما
اللفظ كالعطف والابدال فيندرج فيه كلمات الله وكذا الضمائر
التي يجب استحضارها وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد ههنا و

والتاسع فيما اللخ يجب حصوله في بعض افراده اعني العهد
الذهني او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهو الموضوع منه
اعني العهد الخارجي وهو يجب ان يحمل قولهم يوضع على العدول
عما اصله ان المضمر وضع اما ليختص الصوت النوع عزاية او
لتاخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الزمان اذا تمهد هذا فنقول
اقسام اللفظ الموضوع من حيث تخصص المعنى وعمومه وخصوص
الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة لان
المعنى اما ان يتخصص اولا وعلى كلا التقديرين فالوضع اما خاص
اولا فالاول ما يكون موضوعا لمتخصص باعتبار تعقله
بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا والموضوع
له خاصا كما اذا تصورت ذات زيد ووضع لفظ بازائه
والثاني ما وضع لمتخصص باعتبار تعقله لا بخصوصه
بل بامر عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما والموضوع له خاصا
كاسماء الاشارة على ما يجيء وهذا القسم مما يجب ان يكون معناه
متعددا والثالث ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك
اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما والموضوع له
عاما كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضع لفظ الانسان

الفرق اخر بين الموصول والمعرف بلام الجنس الفرق المذكور صريحا وهو
استقلال المعرف بالمفهومية فان المعرف يدل على معنى في غيره ويحتاج له وتعقله
بما الى ذلك الغير الذي هو اي معنى المعرف فيه والموصول بعكس ذلك
اذ معناه امر مبهم عند السامع يتعين عنده بما قيد اي بعد تمام الصلة
الذي هو معنى قولي في الموصول انا قيدنا الا بهما بكونه عند السامع لا تقا
الابهام في المراد بالمعنى المراد بالموصول بخلاف الوضع عند المتكلم التنبيه الثامن
الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير
هذا اشارة الى علة منع الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معناهما
وهو ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اي استقلاله
بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل من مدلولي ما غير مستقل
بالمفهومية بل مرتبات لغيره يفتقر من مثل ما ذكر هو الابتداء الناقص
الذي يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى من وجه ذلك الحدث
المنسوب الى فاعل ما بحيث يكون التنبيه مرآة لملاحظة من فيهما والة
لتعرفها ومنه هذا اي كون كل من مفهومي الفعل والحرف امرا غير ثابت
في نفسه بل الغير اي لا يثبت له الغير اي لا يثبت الغير بكل منهما بل لا يثبت اذ لشيء
اصلا اذ كانا مستعملين في معناهما وانما قيدنا بالاستعمال لان ما ينقض
بقولهم من فعل اماض ومنه مرفوع فاعله الالفاظ كلها من حيث انفسها

انفسها اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة هي لها
متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال الضرب ومن مثلا
في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعانيها
لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع ومر جيب لا دليل لهم على تلك الدعوى
الا ذكر اللفظ واراءة نفسه لزم عليهم دعوى وضع المهملات مثلا وهو قائم
جسوسهما وثلثة احرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن فاضل طفل
ان يقول في لكون من في قولك سرت من البصرة الى الكوفة اسما لانتفاء وضعه
ولا فعلا لان المراد به لفظ فلا يصدق قولك من البصرة ولا يتأتى الحكم بها ولا بكونها
احد فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى الا كونها
حقيقة او ما يقوم مقامها وانما منع ترجيح ارادة نفس اللفظ بذكر الاسم هو
مستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا او ما في هذا التقدير لان ما يعمل
ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ اللهم الا ان يقال ذلك الحصر وذلك التعريف
مبنيان على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمال الا على اعتبار الموضوعية فاذا كان
مع الفعل والحرف كذلك فامتنع الخبر عنهما التنبيه الثامن الفعل مدلوله
كلي وما ذكر في التنبيه الثالث من جهة الاشتراك بينهما ما ذكر في التنبيه التاسع جهة
الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار جزء معناه وهو الحدث كلي وانما
باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين الموضوع عما

فوكلية نظر إلى هو باعتبار ما به معناه كالحرف فكما ان لفظة من
موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين خاص بخصوصه كذلك لفظة
ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة الحدث الى فاعل ما بخصوصها
فجعلة ما اقساما للفظ الموضوع له كلي غير مستقيم ولما كان الحدث الذي
هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة
صالحة للانتساب اليها جاز بنسبته الى خاص منها كل واحد منها
فيخبر به اي بالفعل باعتبار ذلك الحدث فيه وهو بهذا الاعتبار
مسند دائما اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يكون
جعله مسندا اليه دون الحروف اذ تحصل مدلوله اي تعقل مدلول الحرف
الذي هو تحصله الذهني انما هو بما يتحصل له اي بتبعية ما يتحصل
مدلول المرفوله متعلقه فاذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق
فلا يعقل الا غير فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك التنبيه
العاشر في ضمير الغايب وفي كلية نظر فتامل وجه النظر ان الضمير مطلقا
سواء كان للغايب او المتكلم او المخاطب موضوع لكل مؤنث شخصا وضعا
كليا عاما فقد علم منه ان في كلية الضمير الغايب باعتبار قولهم
وضع كل واحد من افراده لمفهوم كلي وضع هو لمفهوم الواحد الغايب
المذكر نظرا الى بعض النسخ وفي كلية جزئية نظر وجهه ان كثيرا ما يكون

يكون الرجوع الى الضمير الغايب كليا كما يكون جزئيا والحكم بانه في
احدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر وتامل والحق
انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصاحبة مطلقا من
المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء
بعينه التنبيه الحادي العشر الملحق به هذا التنبيه اشارة الى التفريق بين
الاسماء التي تشابه الحروف في التزام ذكر المتعلق مثل ذو وفوق فان
مفهوم منهما كالحرف انهما بمعنى صاحب معلوم وان كانا لا يستعملان الا في
جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب والعلق
لعروض الاضافة فلا يكون جزئيتهما بحسب الوضع بل بالجزء كالمعاني
في الجزئيين الاضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين
وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو وجوه وانا
لا يصح ان يحمل على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي
فظهر التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئي مشخص كما يأتي
التنبيه الثاني عشر لا بريب لاحد في ترتبه وتشارك تعاور
الالفاظ بعضها مكان بعض اي تناوب بعضها مكان بعض وان
قرئ بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض على ان
الجملة حالية مؤكدة اذ المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر

ببعض الاوهام او هو ان الحكم بالجزئية والعينية والموصولية و
امثالها للالفاظ انما هو باعتبار ما تستعمل فيها فانها لفاظ فاذا قلت
مثلا جاءني زيد وملأ وارد بهذا اللفظ ان يتوهم ان جزئي المستعمل له
وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ التوراة في زيد فقلت الذي حفظ
التوراة في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ
اعلام شخصية لاتحاد المراد من كل منها وهذا العلم الشخصي
ووجه الدفع ما ذكرنا ان المعتبر في الالفاظ هو
حال الوضع والموضوع له وهذه كلها
وان استعمل هنا في شخص فلا
يكون جزئيا بخلاف
زيد فانه جزئي توهم
لذلك الشخص
وكذا الحال
في مثل
هذه
الصورة